

حول عودة سيطرة طالبان على أفغانستان!

بعد عقدين من الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، قررت الإدارة الأمريكية الانسحاب من أفغانستان. وبانسحابها، تنهي أكثر الفصول دموية من تاريخها في هذا البلد الذي مزقته الحروب الأهلية وحروب الاحتلال سواء أكان للسوفييت في القرن المنصرم أو أمريكا وبدعم من حلفائها خلال العقدين الماضيين. بيد أنها ترميه لأنياب أكثر المنظمات وحشية في تاريخ البشرية لتبين للعالم للمرة الالف ان ادعاءاتها بكون حروبها من اجل «حقوق الانسان»، «الحريات»، «الديمقراطية»، و«تمتع المواطن بشروات بلاده»... وغيرها ما هي إلا أكاذيب وقحة وقبيحة. بالإضافة الى القتل والدمار، أغلقت طالبان مدارس البنات وحرمت ملايين الفتيات من اكمال دراستهن، وحزمت خروج النساء الا بصبحة «محرم»، وفرضت أكثر القوانين رجعية من اليوم الاول. إن الهروب الجماعي لملايين الناس الجوع والمريض الى حدود البلدان المجاورة مثل باكستان وإيران التي أوصدت الابواب بوجههم هو أمر يبعث على الحزن والالم والسخط والغضب التام في آن واحد.

ان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الناتو، ومن اجل تحقيق استراتيجية هيمنتها على العالم، وتحت عنوان «الحرب على الشيوعية» إبان الحرب الباردة تارة، واخرى تحت عنوان «الحرب على الإرهاب» تارة أخرى، قامت بشكل مباشر بتهنية الأرضية للانحطاط والدمار الاجتماعي والتدهور الاقتصادي وإشاعة عدم الاستقرار السياسي في أفغانستان، وقد تم هذا عبر تقوية الجماعات الإرهابية. إن ما وصلت إليه أفغانستان اليوم بتأهيل وإعادة حركة طالبان من جديد إلى المشهد السياسي، وإقامة بلد متهاك في جميع الأصعدة، وغياب كل أشكال مقومات حياة إنسانية هو جزء من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تغيرت جراء تغير أولوياتها واستراتيجيتها على الصعيد العالمي. لقد قام الاحتلال الأمريكي لأفغانستان من توسيع دائرة مأساة سكانها، من فقر وعوز وفساد وابتلاء بالجماعات الإسلامية الارهابية وانعدام الأمن والحريات منذ القرن الماضي. وليضيف هذه المرة، بانسحابها من أفغانستان، حلقة أخرى من حلقات الكوارث الإنسانية المحدثه بسكان هذا البلد، وإتاحة الفرصة من جديد لعودة أكثر الجماعات الإسلامية إجرامية بحق النساء والأطفال وكل أشكال الحريات الإنسانية.

إن خطة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان، وبعكس ما تدعيه الطبقة الحاكمة في واشنطن وأقلامها المأجورة وأبواقها الدعائية، ليس لها أية علاقة بأن احتلالها لأفغانستان «حقوق أهدافه» بالنجاح في القضاء على الإرهاب والقاعدة، وبأن الولايات المتحدة الأمريكية والعالم أصبحا بمنأى عن الإرهاب. فعلى العكس تماماً،

التتمة (ص2)...

مقابلة جريدة (إلى الأمام) مع سمير عادل حول سياسة الحزب تجاه الانتخابات المزمع تنظيمها في شهر أكتوبر المقبل والتباين بين شعاره (لا للانتخابات... ولا للعملية السياسية) وسياسة المقاطعة

إلى الأمام: وضح الحزب الشيوعي العمالي العراقي موقفه مما سميت بالانتخابات المبكرة التي ستنظم في شهر أكتوبر المقبل، والسؤال الذي يدور اليوم: ألا يتطابق موقفكم مع موقف الأحزاب والقوى السياسية التي أعلنت مقاطعة الانتخابات مثل مقتدى الصدر وجماعة ايداع علوي وصالح المطلك والحزب الشيوعي العراقي ومجموعة أخرى؟

سمير عادل: ليست هناك اية مقارنة بين موقفنا وبين مواقف الاحزاب والقوى البرجوازية التي ذكرتها. هناك فرق بين أن تدعو الجماهير الى انهاء عمر العملية السياسية عبر تنظيم حركة جماهيرية واسعة وتسليحها بأفق إنهاء سلطة الإسلام السياسي والقوى القومية الداعمة لها وإحلال بديلها المنبثق منها، وبين سياسة المقاطعة في هذه المرحلة التي اعلنتها عدد من القوى السياسية، ونعتبرها أي المقاطعة سياسة برجوازية انتهازية بامتياز. المقاطعة تعني الجلوس في البيت، تعني انتظار هؤلاء المجرمين واللصوص في إعادة المشهد السياسي علينا، تعني اتخاذ موقف اللامبالاة تجاه ما تحوكة هذه القوى الفاسدة خلف الكواليس. والانتخابات أياً كانت نتيجتها حتى لو قاطعتها ٩٥٪ من الجماهير، فالقوى الفاسدة تعتبرها شرعية. علينا تحويل يوم الانتخابات الى انتفاضة أكتوبر جديدة، ونقول لهم (لا للانتخابات.. لا للعملية السياسية).

إن المعضلة الأساسية في انعدام الأمن والأمان وانفلات عيار الميليشيات وتفاقم اوضاع الفقر والبطالة والفساد والهجمات المنظمة على الأبراج الكهربائية واقتعال حوادث أحراق المستشفيات والاعتقالات... الخ هي سببها العملية السياسية. ودون انهاء عمر العملية السياسية وترحيل هذه الجماعات المتسلطة بقوة الميليشيات على رقاب الجماهير الى كهوف العصر الحجري فلا حديث عن أي امن واستقرار وحتى الحد الأدنى للمعيشة في مجتمع يتوفر فيه ابسط مقومات الحياة الادمية.

إلى الأمام: ولكن كيف إن المقاطعة هي سياسة برجوازية انتهازية في هذه المرحلة، الا تفصل أكثر لنا كي يكون واضحاً عند المتابع؟

سمير عادل: أن جميع القوى التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات هي جزء من العملية السياسية، وجزء فاعل ونشط في إضفاء الشرعية على العملية السياسية منذ تأسيسها وإرساء دعائمها من قبل الاحتلال. فبدءاً من مجلس الحكم الذي غالبية المقاطعين لها هم كانوا أعضاء فيه،

التتمة (ص3)...



من أين تبدأ
عملية التغيير؟



لانتخابات أم
الاحتجاجات؟!

حول عودة سيطرة طالبان ...

الوقت الذي يدين كل السياسات الامريكية في افغانستان، يحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية كدولة احتلال تجاه ما آلت اليه الأوضاع في افغانستان، ويدعو القوى التحريرية لممارسة الضغط على حكوماتها من أجل الشروع بممارسة سياسة عملية تعمل على الحد من تطاول حركة طالبان على الحريات الانسانية وحقوق النساء والأطفال في افغانستان.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي
١٥ آب ٢٠٢١

حقيقة واضحة ألا وهي: أن القضاء على الإرهاب لم ولن يكن من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، على العكس من ذلك إن الارهاب، في أغلبه، صناعة امريكية بالدرجة الأولى، وإن نشره في العالم تم ويتم اما عبر العسكرية الأمريكية واحتلالها للبلدان، او عبر انقلابات عسكرية دموية لحلفاء وأدوات امريكا في العالم. كما يثبت للمرة الألف إن أية بقعة من الأرض، إذا ما وطأتها اقدام الولايات المتحدة الأمريكية، فلن يعمهاها غير الخراب والدمار وبعث أكثر اشكال التوحش في التاريخ.

ان الحزب الشيوعي العمالي العراقي، وفي

إن الانسحاب الامريكي من افغانستان ذو صلة باستراتيجيتها الخاصة بردع روسيا والصين وتفوق الأخيرة المتعاضم. وعلى صعيد آخر، إن إعادة طالبان الى السلطة السياسية سيعمل على نفخ الروح بالإسلام السياسي وإرهابه على صعيد العالم، وستشهد البشرية فصلاً جديداً من الإرهاب وسلب الحريات وقمع النساء وشيوع أكثر الأفكار عفونة ورجعية ومعادية للإنسانية، كما كان الحال مع ظهور داعش وإعلان دولته المجرمة في سوريا والعراق. ما تخبره البشرية المتمدنة والمتحضرة اليوم

من أين تبدأ عملية التغيير؟

هو رؤية هؤلاء الناشطات لعملية التغيير. هل التغيير يأتي من أعلى، من فوق؟ أي استجداء البرلمانيين، على التضامن مع قضيتنا؟ ان نقطة شروع التغيير تبدأ من مكان آخر تماماً. وهي النضال القاعدي، الضغط من الاسفل، هذا ما علمتنا اياه كل تجارب البشرية الساعية لتحقيق اهدافها. إذ حققتها وعلى امتداد التاريخ عبر النضال "غير البرلماني" بل النضال الواقعي والقاعدي. بالتأكيد ان هذه مهمة ليست سهلة، حيث ان النساء محجورات خلف ابواب بيوتهن، ممنوعات من الخروج من المنزل الا بموافقة الذكور في الاسرة. ولكن لا سبيل آخر غيرها. لا سبيل غير زج النساء أنفسهن بهذا النضال من أجل حقوقهن. لا يمكن ان نحارب بالنيابة عن النساء، بل يجب زج النساء أنفسهن بهذه الحرب من أجل القضاء على فقرهن ومن أجل حماية أطفالهن.

لذا، من أجل ان نقوم بحملات نسوية حقيقية يجب ان نجيب على سؤال أكثر الحاحاً وفورية وهو: كيف يمكن تحطيم جدار الأبوية الذي ما فتأ يرتفع بوجه النساء؟ كيف تكسر الابواب لتتمكن للنساء الخروج للدفاع عن حقوقهن؟ ان حجب النساء في البيوت استراتيجية ناجحة من أجل قمع نصف المجتمع. ويحتاج الى جهود جبارة، ودعوة للمشاركة فيها الرجال مع النساء، من أجل انهاء سياسة الحجر الاجتماعي على النساء. سياسة اقضاءهن، وابعادهن عن المشاركة في ان يكون لهن دورا في تغيير حياتهن ومصيرهن.

نحتاج الى عمل هائل من أجل ان يكون للمرأة حق الخروج من المنزل والدفاع عن حقوقها. ان هذا ضروري وملح بقدر اهمية نضال النساء من أجل حق التعليم في اوائل القرن المنصرم.

بدون اشراك واشتراك المطلقات والمهددات بسحب أطفالهن من احضانهن، القابعات في البيوت، غير القادرات الان على مغادرة منزلهن، لان المطلقة لا يحق لها مغادرة المنزل، وفق الاوامر الأبوية (المطلقة خطر على المجتمع!). بدون اشراك الخريجات القديمت والجديدات، الخريجات وغير الخريجات، المتعلمات والاميات، لا يمكن لنا ان نحصل على حقوقنا.

وبأشكال مختلفة، وبأساليب مختلفة، وبأعمال مختلفة. والاستفادة من بين أمور أخرى، تعبئة أعضاء من البرلمان، ولكن ليس برمانيي العراق، برمانيي النهب والسلب وانتزاع أكثر ما يمكن من كعكة المنصب!!

اما اللجوء والتركيز وجعل كل القضية الضغط على أعضاء البرلمان، وعدم الالتفات إلى اصحاب القضية الاصيلين، الاساسيين، المتضررين من الظلم الواقع عليهم، انما يعني، ترك المطالبين لمهب الريح. لقد كان لدينا لقاءين مع ناشطين من حملتين: الأولى من الحملة ضد تغيير المادة ٥٧ الخاصة بحضانة الطفل، والاخرى مع ناشطة من رابطة الخريجين القدامى

(من أجل فرص عمل او

الاعانات الاجتماعية).

ورد في حديث

الناشطين (مع كل

التقدير لجهودهن في

الحركة) بان معظم

ناشطين كان منصبا

على "تعبئة" أعضاء

البرلمان لضمان

تأييدهم! ولكن من هم

هؤلاء أعضاء البرلمان؟

هم أنفسهم من يقف بالصد من مطالب الحركة النسوية، هم من يقف ضد تشريع قانون يجرم العنف المنزلي، هم الذي يسعون بين فترة وأخرى الى طرح مسودات قوانين إسلامية لنسف قانون ١٨٨ الخاص بالأحوال الشخصية. لكن، استغلالا لفترة الانتخابات، بدأوا بتقديم الوعود تلي الوعود وبيّنوا عن وجههم المراني والكاذب .

تؤكد هاتان الناشطتان على إن السبب وراء عدم قيامهن بتعبئة النساء صاحبات المصلحة الحقيقية في المطالبين، عدم قدرة النساء على المشاركة في أي تحرك، عدم قدرتهن على مغادرة بيوتهن، عدم سماح ازواجهن او ابياءهن او اخوانهن لهن بمغادرة المنزل للمشاركة في الاحتجاج، عدم قدرتهن على دفع نفقات المواصلات لوصولهن لمكان الاحتجاج، او الى التجمعات او اماكن الاعتصامات. ان هذه تحديات كبيرة وجادة. الا ان السبب الحقيقي برأيي

نادية محمود :

لماذا تسعى الحملات التي تدافع عن قضايا النساء للجوء في أكثر نشاطاتها الى ما يسمى بالضغط على البرلمانيين والبرلمانيات وعدم الالتفات الى تنظيم وزج النساء صاحبات المصلحة الاولى والحقيقية، وعلى مستوى قاعدي في الضغط على الدولة من أجل مطالبة النسوية؟

يعود سبب هذا التحرك للضغط من الأعلى وعدم التحرك من القاعدة، إلى وجود قصور حقيقي في فهم آلية التغيير في المجتمعات، ومنها العراق (محاصصاتي، غياب الدولة، فساد، وميليشيات

نحتاج الى عمل هائل من أجل ان يكون للمرأة حق الخروج من المنزل والدفاع عن حقوقها. ان هذا ضروري وملح بقدر اهمية نضال النساء من أجل حق التعليم في اوائل القرن المنصرم

وارهاب). لانتزاع تغيير معيّن، يجب زج قوى عظيمة، جادة ومنظمة، باستراتيجيات عمل طويلة، وبقيدة لها رؤية واضحة تعرف ما تريد، بدونها... لا يمكن تحقيق المطالب.

أسفرت انتفاضة تشرين، الانتفاضة التي لم يشهد مثيل لها في العراق من قبل، عن حصول ٢٠٠ الف محاضرة/ من شباب العراق العاطل عن العمل على راتب وعمل مؤقت بأجور تعادل ١٥٠ دولار شهريا ، وبعد ان قدم ٨٠٠ شاب/ة حياتهم فيها، واصيب وجرح فيها ٢٥ الف شخص، واختطف من اختطف، واغتيل من اغتيل. وهذا هو المطالب الوحيد الذي تحقق من مجموع عشرات المطالب التي رفعت من مختلف المشارب والطبقات.

من أجل تحقيق أي هدف، وانتزاع أي حق من الحكومة، يجب تنظيم اصحاب القضية من اسفل،

مقابلة جريدة (إلى الامام) مع «سمير عادل» حول سياسة الحزب تجاه الانتخابات المزمع تنظيمها في شهر أكتوبر المقبل

علينا قبل كل شيء تشخيص المعضلة السياسية في العراق. المعضلة السياسية هي الصراع على السلطة السياسية. البرجوازية بجميع اجنحتها لم تستطع ومنذ غزو واحتلال العراق حسم مسألة الصراع على السلطة. القوى الغائبة في الصراع المذكور هي الطبقة العاملة والجماهير المحرومة التي تشكل الغالبية العظمى من المجتمع العراقي. ان انتهاء هذه المعضلة لن يتم عبر الانتخابات التي تنظمها نفس القوى المسببة لكل المآسي التي نعاني منها في العراق. وقد جربت الجماهير حظوظها وفرصها في عدة انتخابات، وكل مرة تزداد اوضاعها سوءاً وقائمة على الصعيد الخدمي والمعيشي والامن والاستقرار السياسي. بل على العكس تماماً فكل الانتخابات كانت لصالح تدوير نفس القوى الطفيلية والتماهي اكثر واكثر في ظلمها وفسادها. أن الأوان لوضع حد لهذه الأوضاع.

اما حديثك عن البرلمان، فالبرلمان ليس قدر الجماهير، انها صناعة برجوازية بامتياز وطبعت ذهن الجماهير بها، ليس في العراق فحسب، بل على صعيد العالم برمته. وقد تحدثنا مرارا وتكرار حول الالهام التي تنتشرها البرجوازية عن البرلمان، هناك اشكال اخرى للحكم، وعلى سبيل المثال تجربة تجمع المهنيين في السودان الذي احدث ازدواجية واضحة بالسلطة، فطرف يمثلته العسكر والاخر يمثلته تجمع المهنيين. على العموم ان المسألة الملحة اليوم هي انتهاء هذه السلطة الحاكمة المقيتة، انتهاء عمر العملية السياسية، بدل من مقاطعة الانتخابات والجلوس في البيت علينا تنظيم حركة لطرد هذه الجماعات الجائمة على صدورنا منذ غزو واحتلال العراق. والسلطة التي نبغها وعلى الجماهير ان تعيها هي سلطتها ومنبثقة منها وليس برلمان للصمصام والحرامية تشريع قوانين معادية لها. إن توازن القوى وابداع الجماهير هي من تطرح اشكال مختلفة للسلطة. ولجماهير العراق تجربة بالرد على الانتخابات، وكانت في تموز ٢٠١٨ اي بعد شهرين فقط من انتخابات ايار من نفس العام، حيث اشعلت احتجاجات عظيمة في جميع مدن الجنوب وبعد شهرين وتحديدا في ايلول هرب المحافظ واعضاء مجلس المحافظة في البصرة، وهربت الميليشيات وحرقت مقراتهم الا انها لم تبادر في ادارة المحافظة، مما اعطت فرصة للقوى الميليشيائية بترتيب نفسها والعودة الى السلطة في المحافظة. علينا تنظيم نفس الحركة الجماهيرية العظيمة المشار إليها وتحت شعار (لا للانتخابات... لا للعملية السياسية).

بالنسبة لنا نطرح المجالس الجماهيرية او اللجان الجماهيرية البديل السياسي او شكل السلطة، الجماهير في المحلات والمناطق والمصانع والجامعات والدوائر الحكومية وغير الحكومية تختار ممثلها، وتشكل هيئة مثالية لإدارة السلطة في العراق، وتضع على عاتقها تحقيق الحرية والمساواة والأمان.

الى السلطة غير نفس القوى السياسية التي تتقاطع معها، وليس أمامها أي بديل آخر. بعبارة أخرى ان جميع القوى المحلية والعالمية البرجوازية متورطة حول موضوع (الانتخابات) في العراق. الادارة الامريكية والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة هلت لإجراء انتخابات مبكرة. ونفس الانتخابات هذه سواء كانت مبكرة التي تفصل بمدة ٧ أشهر عن إجراء الانتخابات بموعدها الأصلي فالنتيجة واحدة. على العموم لو أجريت هذه الانتخابات في أكتوبر، فإن فرص اعادة انتاج الميليشيات ونفس قوى الاسلام السياسي الفاسدة هي أكبر من القوى المعارضة لها بزعامة الكاظمي-الصدر-العبادي. ان استراتيجية نشر الفوضى الامنية التي تمارسها القوى الموالية لإيران نجحت بإعادة المشهد او الاجواء الانتخابية في ايار ٢٠١٨، حيث فشل الكاظمي في حل الميليشيات أو احتوائها، وتقويض النفوذ الايراني عبر تقويض نفوذ تلك الميليشيات، ولم يستطع أن يحرز موطن قدم واحد على الصعيد الأمني والقانوني والقضائي ولا حتى على الصعيد السياسي. بل واكثر من ذلك ان استعراضاته المسرحية اصبحت محل سخرية لدى الجماهير، فهو يحاول بين الحين والآخر تقصص أدوار بهلوانية فارغة، مرة يقوم باعتقال احد قادة الميليشيات مثل مصلح وغيره وبثير الضجة الاعلامية حوله وبعد ذلك يطلق سراحه خلف الكواليس، ومن جهة اخرى يشارك بمراسيم تأسيس الحشد الشعبي الذي اذاعه الأميين و مرغ انفه بالتراب، او يعلن انه شكل لجنة عليا لمحاربة الفساد مثل سلفه عبد المهدي وقبله العبادي، ويتم القاء القبض على الموظفين من الدرجة الخامسة او السادسة بتهم الفساد في حين يغض الطرف عن وحوش الفساد مثل العامري والحكيم والفيض والخزعلي والمالكي والخنجر و الحلبوسي وابو مازن، ويبرر كل ذلك ودون اي خجل وحياء انه حقن الدماء ومنع انزلاق العراق بالوقوع بالحرب الاهلية. ان فشل الكاظمي هو ما جعل هذه الانتخابات ورطة بالنسبة للقوى المقاطعة والقوى البرجوازية الدولية. ان شخصا مثل نوري المالكي المتورط بجرائم ضد الطائفية وعمليات فساد كبرى وسياسته في سقوط الموصل، عندما يدعو الى تمسك بالانتخابات ولا يقبل التأجيل ولا يعلن المقاطعة، فيعني يعاد انتاجه وإنتاج كل من امثاله. ان السلطة البرجوازية في العراق التي يقودها عراب سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مصطفى الكاظمي تخط في ازمة سياسية عميقة، وان الانتخابات سوف تعمق تلك الازمة، لان الوضع الاقليمي والدولي لن يسمح في انتاج اية معادلة سياسية سواء كانت مرجحة لطرف الجمهورية الاسلامية او لطرف امريكا.

إلى الامام: أن ما هو البديل السياسي الذي تطرحونه؟ أليست الانتخابات هي البديل، ليس البرلمان الذي تنتخبه الجماهير هو البديل السياسي؟

سمير عادل: الانتخابات هي آلية وليس بديل.

ومرورا بحكومة علاوي و ثم الجعفري وانتهاء بالمالكي والعبادي وعبد المهدي وأخيراً الكاظمي. وجميع تلك القوى تشعر بأن نتائج الانتخابات المقبلة لن تحسن من حظوظهم ولا من سهمهم بالسلطة. ولذلك اتخذت سياسة المقاطعة من أجل ممارسة الضغوط لتحسين فرصها ونيل نصيب أكبر. خذ على سبيل المثال مقتدى الصدر وتياره، فكان حتى قبل فترة يطالب برئاسة الوزراء، وأوعز لجماعته بتحسين ادائهم السياسي وعقد سلسلة من الاجتماعات مع خطباء الجمعة التابعين له وهيئته السياسية وعبر اطلاق الفيديوهات والخطب والاستعراضات الميليشياتي الميداني، الا انه وصل الى نقطة بأنه سيخسر حتى ما كان ما يستحوذ عليها في الانتخابات القادمة، لذلك أعلن مقاطعته للانتخابات. وبالمناسبة وكالعادة فهو اضاف لغط على موقفه حيث ما زال ما يشاع ان شخص مقتدى لا يشارك في الانتخابات بينما تياره سيشترك، وفي نفس الوقت تقول دعايات أخرى بأن تياره يقاطع الانتخابات، وهذه الضبابية بالموقف هي خطة انتهائية للعودة عن موقفه في حال وجد المشاركة في الانتخابات ستحافظ على امتيازاته. نفس الشيء ينطبق على علاوي والمطلق والشيعي العراقي، فنصيبهم سيكون أقل بكثير من الانتخابات السابقة. وهناك عامل اخر يلعب دوره هو عزوف الجماهير عن الانتخابات، وتحاول هذه القوى على التناغم والتماسي مع مزاج الجماهير، فهي عبر إعلان المقاطعة تريد لجم انحسار المد التنازلي لها على الصعيد السياسي والاجتماعي، وفي نفس الوقت تقديم براءة ذمة مزورة للجماهير بأنها بريئة مما الت اليها الأوضاع السياسية والأمنية. انها تداعيات الانتفاضة عليها بالرغم من كل النتائج التي وصلت اليها الانتفاضة، لقد قامت بتعرية كل القوى السياسية المقاطعة وغير المقاطعة ووضعتها في وضع لا يحسد عليها، لذلك تحاول القوى المقاطعة لإنقاذ ما يمكن انقاذه في الزمن الضائع.

إلى الامام: يمكن أن نقول حتى تصريحات ممثلة الأمم المتحدة بلاسخرات تصب بأن الانفلات الأمني وسيطرة الميليشيات لا توفر مناخا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؟

سمير عادل: على طول تاريخ العراق منذ إرساء العملية السياسية بحراب المارينز الامريكي لم يكون هناك مناخ لإجراء انتخابات نزيهة، وامثال بلاسخرات والسفير الأمريكي والبريطاني في العراق وممثل الاتحاد الأوروبي كلهم شهود زور على جميع الانتخابات التي نظمت في العراق. وعلى سبيل المثال أنهم أضفوا الشرعية على انتخابات ايار ٢٠١٨ بالرغم لم تشارك أكثر من ٨٠٪ من جماهير العراق في الانتخابات وتم تزوير فاضح فيها وعندما كشف امرها وطلب التحقيق حرقت الصناديق الانتخابية. ومع هذا اعترفت تلك المؤسسات المناقة بالانتخابات وشرعتها. أما حديث بلاسخرات اليوم وعدد من المؤسسات الامريكية، عندما تصرح مثل هذه التصريحات لأنها تعرف ان الانتخابات لن تجلب

بيان منظمة أمان حول: أوضاع النساء بعد سيطرة قوات طالبان على أفغانستان!

من يثق بسياسات امريكا وادعاءاتها بالديمقراطية، وحماية الحريات او حقوق الانسان، وتلاعبيها بمصائر الشعوب، كما فعلت في افغانستان وغيرها من الدول، حيث سلمت مصير الملايين ورقابهم الى هذا التنظيم الارهابي. نحن كحركة نسوية نعبر عن سخطنا عما ما تتعرض له الجماهير في تلك البقعة واللعب بمصير نساها ورجالها وبناتها واطفالها سواء اكان بانسحاب الامريكان او دخول طالبان. تدعو منظمة امان جميع المنظمات النسوية والتحررية والمناصرات والمناصرين لحقوق المرأة في العالم لإدانة حكم طالبان والضغط على كافة الحكومات من اجل محاصرة هذا النظام، ومعاقبته، ودعم نساء ورجال افغانستان للخلاص من حكم هذا التنظيم الارهابي. من اجل ان يتمتع الجميع، وخاصة النساء بفضاء من الحرية والاعتراف بحقوقهن في العمل والتعليم والملبس والعيش الكريم.

منظمة أمان للنساء

٢٠٢١-٨-١٦

الأمريكي لأفغانستان. الا ان السياسات الامريكية في افغانستان ودعمها للجماعات الفاسدة والمناهضة لمصالح الجماهير ، وفرت الأجواء لإعادة طالبان الى الحكم . لقد جربت النساء حكم طالبان منذ عام ١٩٩٦ الى بداية الغزو الامريكي حيث تعرضت الى اشنع انواع الاضطهاد وتجريد المرأة من أبسط حقوقها الانسانية ومقومات الحياة في التعليم والعمل والحياة والرفاه. وما هو يعود مرة اخرى ليحكم ويعيد المرأة لما قبل القرون الوسطى. ان رجال افغانستان يهربون الآن من البلاد قبل نساءها، بسبب الذعر الذي ينشره هذا التنظيم الارهابي. لقد سعت النساء في افغانستان اللواتي بذلن جهودا هائلة في العقدين الاخيرين ليعشن حياة طبيعية تليق بالإنسان، من اجل نيل التعليم، والحصول على فرص عمل. واطهرن الوجه الحقيقي والمتمدن لنساء هذا البلد، ليأتى طالبان، بدعم امريكي ومن اجل مصالح الولايات المتحدة، بإعادة اوضاع الملايين المجتمع الى حياة الكهوف تحت حكم هذا التنظيم. فهل

اصيب العالم بصدمة جديدة بعد دخول طالبان مرة اخرى والسيطرة على افغانستان اثر انسحاب القوات الامريكية وحلفائها وفرض حكمه على كافة المدن وبسط نفوذهم فيها. ان استيلاء قوات حركة طالبان الارهابية الفاشية على افغانستان مرة اخرى، هو تراجع للعالم والإنسانية لما فيه من تهديد ليس على المرأة فقط وإنما لكل القيم الإنسانية والتحررية والمتمدنة. لم يأتى الغزو الأمريكي لأفغانستان في عام ٢٠٠١ الا بتحسين نسبي وبسيط على اوضاع المرأة وعموم المجتمع على صعيد بعض الحقوق مثل التعليم والعمل الا ان الظلم الاجتماعي والاقتصادي ظل يرسخ جذوره في ظل الحكومة الإسلامية التي شكلتها الولايات المتحدة الأمريكية من الجماعات والقبائل الموالية لها. وقد رسخ الاحتلال الأمريكي كل أشكال الانحطاط في المجتمع الأفغاني ولم تتحقق المساواة للمرأة والرجل ولم يطرأ اي تحسن اقتصادي ولا استقرار سياسي ولا سيادة للأمن طوال عقدين من الغزو والاحتلال

الانتخابات أم الاحتجاجات؟!

بعد الاحتلال واستمروا الى اليوم. ورقعة الاحتجاجات تتسع يوم بعد يوم. ان مقاطعة هذه الأطراف للانتخابات ليس من اجل الدفاع عن مصالح الجماهير العمالية والكادحة والمحرومة وإنما لسببين أساسيين: أولهما بسبب توسع رقعة الاحتجاجات والسخط الجماهيري بوجه جميع اطراف السياسية المشاركة في السلطة حتى الان بتحالفاتها وبتوافقاتها السياسية والعسكرية، كلهم يعني كلهم. وثانيا بسبب تغيرات السياسية في توازن القوى في العراق والمنطقة والتي اثرت بشكل مباشر في اطراف المشاركة بالسلطة بسبب عدم وجود رؤية وافق واضح لمستقبل المنطقة برمتها، والتي هي على اعتاب تغيرات كبيرة على اثر صراع القوى الدولية. ان الاستمرار على النهج السابق لا يأتي بأي نفع لهذه الأطراف ولهذا يراهنون على مسائل أكثر أولية وهي مكانتهم في مستقبل الصراعات هذه. ولهذا مشاركتهم في الانتخابات يعني خسارتهم السياسية في ظل الصراع الأصلي الدولي والاقليمي في المنطقة. وان مقاطعة الانتخابات بالنسبة لهذه الجماعات لا يمت بأي صلة في دفاعهم عن الجماهير المحرومة وإنما كانوا ولا يزالون يعملون من اجل مصالحهم المتناقضة مع مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وان احدي العقبات أمام الجماهير لكنس جميع القوى السياسية، هي التوهم بأن هذه الأطراف وكأنهم في خندق المحرومين. ، على الرغم من ان هذه الأطراف هم من مسكة السلطة خلال ١٨ سنة المنصرمة، والان يعلنون مقاطعة الانتخابات. ان رفض العملية السياسية يعني رفض جميع الأطراف ورفض جميع العملية السياسية وكسها كنسا نظيفا وان تأتي الجماهير ببديلها السياسي الوحيد وهي سلطتها المباشرة ومن الأسفل وباراتها المباشرة وهي سلطة المجالس المحلية في كل مكان. ان سلطة المجالس تعني سلطة الجماهير من بيتها وفي محل سكنها وفي محل عملها وفي محل دراستها وفي محل صناعاتها ومعاملها وشركاتها وفي محل أمنها وسلامتها وفي محل صحتها ومستشفياتها وفي محل القضاء والتشريع والمحاكمات... ان هذه السلطة هي السلطة الفعلية المباشرة للجماهير في إدارة أمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية... ان هذا البديل هو البديل الوحيد للحفاظ على مصالح الجماهير من العمال والكادحين والفقراء المجتمع.

مدى وحشية وهمجية النظام السياسي في العراق والتي تعرف نفسها بالعملية السياسية أي عملية النهب وحرمان الجماهير لا مثيل لها في أي مكان من العالم .. واليوم نحن مرة أخرى على اعتاب انتخاباتهم البرلمانية او بكلمة أكثر صراحة شرعنة سلطتهم الاستبدادية والقمعية والطائفية لإدامة واستمرارية معاناة الجماهير المحرومة من العمال والكادحين. وان أي توهم بتقسيم الجماعات او الأحزاب الطائفية والإسلامية والقومية الى السعي والسعي جدا تعني استمرار الأوضاع الحالية واستمرار المعاناة اكثر واكثر... ولهذا فان الانتخابات لا تمت الصلة بأي حال من الأحوال بمصالح الجماهير المحرومة ولا تضيف قرشا واحداً على معيشتهم بل وتزداد معاناتهم نحو الأسوأ. وقد قلنا بان انتفاضة أكتوبر عام ٢٠١٩ كانت (لا) كبيرة بوجه ما يسمى بالعملية السياسية والتي كانت تتلخص في شعار « كلهم يعني كلهم » أي لا استثناء لأي طرف من الأطراف السياسية الحاكمة والمشاركة في السلطة. كانت هذا (لا) كبيرة بحيث سيلت الدماء من اجلها وتعذب النشطاء واعتيل قسم كبير منها على الرغم من وجود اطراف الانتهازية كانت تعمل داخل المحتجين من أجل إفشال هذه (اللا) في أن ترفع الى الأفق وان تكون كافية لكنسهم جميعهم وليس بعضهم... اذا كان الوقت قد حان للاستمرار بما بدأناه في انتفاضة أكتوبر أي كنس جميع العملية السياسية وإزاحتها من فوق رؤوسنا وهذا يأتي عن طريق رفض العملية السياسية وليس تجميلها أي ليس مقاطعة الانتخابات فقط، وإنما الشروع برفض جميع المساهمين بالعملية السياسية، عن طريق توسيع احتجاجاتنا الجماهيرية وتنظيمها تنظيمًا شعبيًا، وان يكون رفضا لكل ما آلت إليه الظروف الحالية وكل الأطراف المشاركة والمستفيدة من الاحتلال الأمريكي وما بعده... ومن الجدير بالذكر عندما نتحدث أيضا عن الحركة الانتهازية الجديدة والتي تسمى نفسها بحركة المقاطعة مثل الحزب الشيوعي العراقي والتيار الوطني لإياد علاوي والتيار الصدري وبعض أقسام أخرى للانتخابات البرلمانية القادمة والتي لا يعني أي شيء سوى إفلاسهم السياسي امام الاحتجاجات الجماهيرية الصاعدة. إنما هذه التيارات هي المشاركة في العملية السياسية قبل الاحتلال ومن بعد الاحتلال في خلق هذه الظروف المأساوية. كانوا مشاركين في مؤتمر لندن بقيادة أمريكا ومن ثم

عادل أحمد :

لا يوجد يوم يمر على حياة جماهير العمال والكادحين في العراق دون محنة، بعد المحنة. فمنذ عام ٢٠٠٣ واحتلال العراق من قبل أمريكا ومن ثم قيام ما يسمى بالعملية السياسية الجديدة والتي خلقت أرضية وظروف لنشوء جماعات وأحزاب ومليشيات إسلامية واستحوذت على كل مصادر الأموال والاقتصاد البلد. وقاموا بتحالفات وتوافقات سياسية مع البعض لتقاسم السلطة والمال في عموم البلاد. وان كل الانتخابات التي أجروها منذ ذلك التاريخ والى اليوم لم تكن الا القيام بفرض الشرعية على سرقاتهم وفسادهم عن طريق الانتخابات والديمقراطية وأصوات الناخبين. وفي كل مرة بعد الانتخابات ينشأ الصراع في مراكز السلطة من اجل الحصول على الوزارات التي تدير الدخل والأموال والصادرات مثل وزارة النفط والمالية وأيضا على الوزارات العسكرية والتي تتم فيها الصفقات الخيالية للنهب والسرقة وكذلك لتعبئة القوة العسكرية للمليشيات والطوائف الإسلامية المختلفة. ان اندلاع انتفاضة أكتوبر في المدن العراقية، كان نتيجة الظروف المأساوية التي تعاني منه الجماهير المحرومة في العراق. والتي كانت تهدف الى كنس جميع مخلفات العملية السياسية على الرغم من ضبابية افقها السياسية، ولكن كانت تتجه نحو هذا المسار. ان الحضور الميداني للنساء والفتيات في الساحات الاحتجاجية وبطولاتها وتضحياتها كانت من اجل كرامة النساء التي سُحقت تحت اقدام التيارات الإسلامية والطائفية. وان حضور الشباب والعاطلين عن العمل ودورهم في مواجهة المليشيات والقوى الأمنية كان نابعا من حرمان الشباب من أي حقوق والعيش وبناء حياة مرفه ومكرمة ومستقرة والتي كانت ترتفع أصواتهم في جميع الأماكن وكانت صيحات مثلهم في الساحات وميادين المدن اكبر دليل على افتقار الجيل بالكامل من العاطلين الشباب لأي حقوق في ظل العملية التخريبية لقادة الطبقات البرجوازية في العراق. وان صيحات كبار السن من النساء والرجال مع معاناة العيش والغلاء والافتقار الى ابسط الحقوق من المسكن والملبس والمأكل والخدمات والرعاية الاجتماعية كانت تتلج القلوب وحضورهم في الاحتجاجات كان يرمز الى